ترحيبه ببعض بنود المشروع السعودي، أن لديه ملاحظات جوهرية على هذا المشروع، وأنه سبق أن بسطها أمام الأمير فهد أثناء لقاءاتهما في السعودية (أنظر: **المصدر نفسه**؛ وأنظر أيضاً «المقاومة الفلسطينية ــ عربياً»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢١، ص ١٨٤).

غير أن الحسن الثاني، مدعوماً بالتأييد السعودي الكامل، ومستفيداً من جو البلبلة الذي أحدثه إعلان قراره المفاجىء، تمسك بالقرار مؤكداً أنه لا يقبل أن تبحث أمور هامة، كهذه المعروضة على جدول أعمال المؤتمر، إلا بحضور كافة الرؤساء أو نوابهم المخولين بسلطة القرار في الشؤون التي تخص مسائل السلم والحرب.

وهكذا، انفضت الجلسة الوحيدة التي عقدها الملوك والرؤساء العرب وممثلوهم في إطار القمة الثانية عشرة، قبل أن تنتهي. وعنى هذا، عملياً، انتهاء القمة، بل ألغاءها قبل بدايتها؛ وذلك بالرغم من أن أصحاب قرار الفض سموا الالغاء أرجاءً.

نتائج وتوقعات وتفسيرات

كان الغاء القمة، بالقياس إلى الاهتمام الفلسطيني والعربي والدولي الكبير بالتحضيرات التي هيأت لها، حدثاً هاماً ومثيراً. ولا شك في أن آثاره ستنسحب على مجمل العلاقات العربية والعمل العربي المشترك في المرحلة التالية، ولوقت طويل.

وبالدرجة الأولى، جاء الغاء القمة والملابسات التي رافقته، فضلاً عما عناه من رفض للمشروع السعودي بحد ذاته، برهاناً على أن المملكة العربية السعودية لم تستطع، في أول مرة تحاول فيها ذلك علناً، أن تحمل العرب على تأييد مشروع لحل أزمة الشرق الأوسط عوّلت عليه وبنت الكثير من الآمال. وذلك بالرغم مما للمملكة من نفوذ واسع، واتصالات عديدة، وأقنية تأثير فعّالة، هنا وهناك في العالم العربي. وذلك، بالرغم، أيضاً، من الخطط الواسعة التي وضعتها المملكة لتأكيد زعامتها للعالم العربي من خلال انتزاع أو اجتذاب تأييده لهذا المشروع، في وقت راج فيه الاعتقاد بأن هذه الزعامة راسخة وانطلقت فيه الأحاديث عن «الحقبة السعودية» في وصف المرحلة التي يمر بها العرب حالياً.

ولا شك في أن فشل السعودية في تأكيد زعامتها المرجوة، ستكون له آثاره وتأثيراته، في العلاقات العربية الثنائية معها، وفي مجمل العلاقات العربية الأخرى، وفي تحديد نظرات الأطراف الدولية المعنية بالشرق الأوسط لحجم الدور السعودي الراهن والمقبل، وفي إعادة صياغة المحاور العربية، والبحث عن زعامة جديدة للعالم العربي، إن كان لا بد من وجود زعامة كهذه.

من هذه الناحية، كان فشل القمة فشلاً للسياسة السعودية ولمشروع تفردها بالزعامة ولمحاولتها الحصول على تفويض عربي رسمي بها.

غير أن هذا، حتى حين يجد فيه خصوم السياسة السعودية ايجابية كبيرة، ومع أحقية ما يجدون، لا يلغي مخاطر هذا الفشل إذا نظرنا إليه من زوايا أخرى هامة لا يجوز تغييبها عن البال، وخاصة لأن فشل القمة الثانية عشرة، مقروناً بنصف الفشل الذي منيت به سابقتها، يعني غياب العمل العربي المشترك، وفتح الباب أمام خيارات جديدة لمحاور جديدة لن يرضى عنها حتى المعترضون على المبادرة السعودية.

ومن الواضح، أن ياسر عرفات كان من أشدّ المتخوفين من فشل قمة فاس، والمتحسسين للمخاطر الكبيرة التي قد تنجم عنه. ورئيس اللجنة التنفيذية، إن لم يتحدث عن هذا صراحة بعد القمة، فإن ما تنطوي عليه أحاديثه من تحذيرات يعكس هذا الاحساس بالمخاطر.

أما السعودية، التي تعرضت سياستها لضربة توشك أن تكون شاملة، فقد حاولت التقليل، ولو اعلامياً، من تأثيرات الفشل على سمعتها وموقفها. وأول ما قامت به، بهذا الصدد، هو العمل لتحميل الآخرين مسؤولية الغاء المؤتمر، نافية، بهذا، أن تكون مبادرتها هي المسؤولة عن شق الصف العربي المناهض لكامب ديفيد.

وفي معرض تفسيره لما سمي بإرجاء اجتماعات القمة، قال الناطق الرسمي السعودي: إنه «نظراً لايمان المملكة التام بان أي استراتيجية عربية يجب أن تحظى بالتأييد الاجماعي لكي تستطيع دفع الموقف العربي إلى الأمام، فقد قام الوفد السعودي بسحب المشروع مؤكداً لمؤتمر القمة أن المملكة العربية السعودية على استعداد تام لأن تقبل أي بديل يجمع عليه العرب» (**النهار**، ٢٧/١٠/١٩٨١).